الأمم المتحدة

A/71/358

الجمعية العامة

Distr.: General
29 August 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في التعليم

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يُحيل إلى الجمعية العامة، وفقا لقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ١٧/٢٦، تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، كيشور سينغ.

* A/71/150.

** قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المقرر كيما يتضمن أحدث المعلومات.

300916 290916 16-14910X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم

موجز

يُكرس هذا التقرير، المقدم عملا بقراري مجلس حقوق الإنسان ٨/٤ و ٢٦/١٧، لموضوع التعلم مدى الحياة والحق في التعليم. ويُسلط المقرر الخاص الضوء على الرؤية والمفهوم المتعلقين بالتعلم مدى الحياة، ويُبرز ظهور ''الحق في التعلم'' مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحق في التعليم والتدريب كحق اجتماعي. وهو يبحث أيضا مسؤولية الدولة، إلى جانب مسؤولية الشركاء الاجتماعيين الآخرين، عن إعمال هذا الحق، ويؤكد على الأهمية الرئيسية المعطاة للتعلم مدى الحياة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينظر المقرر الخاص أيضا في الدور الخاص الذي يُسند إلى التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من أجل تنمية المهارات، ويُحلل القضايا المتعلقة بتمويل التعلم مدى الحياة. وأخيرا، يُقدِّم المقرر الخاص مجموعة من التوصيات بهدف تعزيز ''التعلم'' كحق ومتابعته من منظور للتعلم مدى الحياة، تمشيا مع التزامات الدولة كما تتضمنها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٥

ثانيا – الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٥

ثالثا – رؤية ومفهوم ”التعلم مدى الحياة“ ١٠

رابعا – التعلم مدى الحياة كحق ١٢

ظهور ”الحق في التعلم مدى الحياة“ .....

خامسا – التعلم مدى الحياة: التزامات الدول والمسؤولية الاجتماعية ١٣

ألف – الحق في التعليم كحق اجتماعي ١٤

بـــاء – التعلم مدى الحياة ومسؤولية الشركات ١٥

جيم – التعلم مدى الحياة وصلته بسائر حقوق الإنسان ١٥

سادسا – التعلم مدى الحياة والنظام القانوني الوطني ١٦

ألف – الأحكام الدستورية ١٦

بـــاء – القوانين الوطنية ١٧

جيم – التعلم مدى الحياة والسياسات الاجتماعية واستراتيجيات التعليم ١٧

سابعا – التعلم مدى الحياة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ..... ١٨

ثامنا – منظور تنمية المهارات مدى الحياة والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ١٩

ألف – التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني والصلة بين الحق في التعليم والحق في العمل ٢٠

بـــاء – التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من خلال إطار شامل للتعلم مدى الحياة ٢١

جيم – جعل التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني مرغوبين مهنيا والمحافظة على تقدير المجتمع لهما ٢١

تاسعا – الإطار الوطني للمؤهلات ٢٢

ألف – الاعتراف بالتعلم مدى الحياة وإقرار قيمته واعتماده ٢٢

بـــاء – إطار الاعتراف بالمهارات والتصديق عليها ٢٢

جيم – اتباع نهج شمولي إزاء التعليم الجيد في أطر المؤهلات ٢٣

عاشرا – تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتعلم مدى الحياة ٢٤

حادي عشر – تمويل التعليم مدى الحياة ٢٥
ألف – المشاركة في مسؤولية تمويل التعلم مدى الحياة ٢٥
بـــاء – التمويل والحوافز العامة وتدابير الدعم: بعض الأمثلة ٢٦
جيم – الأفراد كمستفيدين ومشاركين في تحمل التكاليف ٢٧
دال – تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية والتعاون الدولي ٢٨
ثاني عشر – الاستنتاجات والتوصيات ٢٨

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقراري مجلس حقوق الإنسان ٤/٨ و ١٧/٢٦. والتقرير مُكرَّس للتعلم مدى الحياة والحق في التعليم. ويُسلط المقرر الخاص الضوء على التصور والمفهوم المتعلقين بالتعلم مدى الحياة، ويُبرز ظهور ''الحق في التعلم'' وأبعاده المختلفة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحق في التعليم والتدريب كحق اجتماعي. ويبحث المقرر الخاص أيضا مسؤولية الدولة، إلى جانب مسؤولية سائر الشركاء الاجتماعيين، عن إعمال هذا الحق على النحو المنصوص عليه في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويؤكد التقرير على الأهمية المعطاة للتعلم مدى الحياة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى جانب الالتزامات التي تعهدت بها الحكومات بدفع نُظمها التعليمية تدريجيا في هذا الاتجاه. وإذ يعتبر المقرر الخاص تنمية المهارات مسألة ذات أولوية عالية، ينظر في الدور الخاص الذي يُناط بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من منظور للتعلم مدى الحياة، ويُحلل القضايا المحيطة بتمويل التعلم مدى الحياة، والمبادرات المضطلع بها على المستوى الوطني. وأخيرا، يُقدم المقرر الخاص مجموعة من التوصيات بهدف تعزيز التعلم باعتباره حقا، ومتابعته من منظور للتعلم مدى الحياة.

ثانيا – الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المقرر الخاص بمهمتين إلى فيجي وشيلي، وقدَّم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والثلاثين. وفي تلك الدورة، قدَّم تقريره المواضيعي بشأن الحق في التعليم في العصر الرقمي، مع التركيز على التعليم العالي، إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/32/37). ويبحث التقرير كيفية حماية واحترام الحق في التعليم في العصر الرقمي.

٣ – وشارك المقرر الخاص في عدد من الأحداث العامة المتعلقة بالتعليم، وواصل التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٤ – وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، شارك المقرر الخاص في حلقة عمل شبكية استضافها مركز أكسفورد لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المفتوح عن التحديات التي تُواجهها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال إعمال الحق في التعليم في أكسفورد. وكانت هذه الحلقة بمثابة مشاورة خبراء عالمية بشأن القضايا ذات الصلة بتقرير المقرر الخاص لعام ٢٠١٥ إلى الجمعية العامة.

٥ – وفي يومي ١٨ و ١٩ آب/أغسطس، شارك المقرر الخاص في منتدى الصين لعام ٢٠١٥ لتنمية شينجيانغ. وأكد المقرر الخاص في خطابه في حفل الافتتاح على أهمية المنتدى في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهمية تنمية المهارات والتعاون الدولي.

٦ - وفي ٢١ آب/أغسطس، ألقى المقرر الخاص كلمة في حفل افتتاح الندوة الدولية بشأن موضوع ''طريق الحرير والحضارة العالمية''، التي نظمتها أكاديمية منغوليا الداخلية للعلوم الاجتماعية في هوهوت، بمنطقة منغوليا الداخلية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين. وأكد على أهمية الندوة في تحسين التقدير لثراء التراث غير المادي.

٧ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، أدلى بحديث عن الحق في التعليم أمام أعضاء وطلاب معهد القانون الدولي الهندي في نيودلهي، الهند. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، ألقى محاضرة عامة عن موضوع ''الحق في التعليم: القضايا المعاصرة والتحديات التي تواجهها البلدان الناشئة والنامية'' في مركز العلوم الاجتماعية والإنسانية، في نيودلهي أيضا.

٨ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، شارك في حلقة نقاش رفيعة المستوى، نظمت كجزء من احتفالات اليوم الدولي لمحو الأمية، في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس. وتناول بالتفصيل في خطابه محو الأمية بوصفه حقا كجزء من التعلم مدى الحياة، مع التركيز بشكل خاص على القضايا المفاهيمية بالنظر إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩ - وفي الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر، دُعي المقرر الخاص إلى مخاطبة جامعة روسيا للصداقة بين الشعوب، حيث ألقى سلسلة من المحاضرات عن الحق في التعليم والصلة بينه وبين القانون الدولي. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، ألقى كلمة الافتتاح في مؤتمر بشأن التشريعات التعليمية في معهد التشريع والقانون المقارن، عُقد برعاية حكومة الاتحاد الروسي، في موسكو. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ألقى محاضرة في جامعة كوتافين الحكومية للدراسات القانونية في موسكو بشأن الحق في التعليم.

١٠ - وفي يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، شارك في الحلقة الدراسية الدولية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان التي عقدتها منظمة التعاون الإسلامي وحكومة إندونيسيا في جاكرتا. وركّز خطابه على ضرورة تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان عن طريق سياسات التعليم العام.

١١ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، ألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العلمي الدولي الرابع للدراسات العالمية الذي نُظم بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة في جامعة لومونوسوف الحكومية في موسكو. وركّز على تحديات العولمة، مؤكداً على أهمية التمسك بِمُثُل الأمم المتحدة ومبادئها، والدور الرئيسي للتعليم.

١٢ - وفي يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، ألقى المقرر الخاص كلمة في الجلسة العامة لمؤتمر القمة لجامعات مجموعة بريكس بشأن موضوع: التعليم كمصدر للتنمية العالمية،

الذي نظمه في موسكو معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية واتحاد الجامعات الروسية الكبرى، بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وتحدث المقرر الخاص عن الحق في التعليم، بما في ذلك تنمية المهارات، والحاجة إلى تنظيم الخصخصة، وبخاصة في مؤسسات التعليم العالي، وحماية الرسالة الإنسانية للتعليم.

١٣ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى المقرر الخاص خطاب اختتام الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتعليم لعام ٢٠٣٠، الذي نظمته اليونسكو خلال الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في باريس. وتناول التحديات الرئيسية، بما في ذلك هبوط الاستثمار العام والخصخصة في مجال التعليم، وأكد على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة من أجل إحراز تقدم تدريجي نحو تحقيق خطة التعليم لعام ٢٠٣٠.

١٤ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى خطابا بصفته ضيفا خاصا في اجتماع لكبار مسؤولي الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند (بلدان مجموعة بريكس) بشأن التعليم، نظمته وزارة التعليم والعلوم بالاتحاد الروسي. وكان الهدف من الاجتماع إنشاء شبكة جامعات لمجموعة بلدان بريكس. وتناول بالشرح الحق في التعليم العالي واقترح لتلك البلدان مجموعة استجابات تتعلق بالسياسة العامة تهدف إلى جعل التعليم قوة عالمية.

١٥ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية للمشاورة والحوار الإقليميين بشأن إطار عمل خطة التعليم لعام ٢٠٣٠ لبلدان غرب ووسط أفريقيا اللذين نظمهما المكتب الإقليمي لليونسكو في داكار، بالاشتراك مع شركائه. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى كلمة أيضا في الجلسة الختامية للمشاورة والحوار الإقليميين.

١٦ - وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، أجرى المقرر مناقشات مع منظمة التعليم الدولية بشأن إمكانات التعاون في الحملة المتعلقة بخصخصة التعليم واستغلاله تجاريا. وتناولت المناقشات أيضا نُهج المشاركة في تعزيز مسؤولية الحكومات في مجال التعليم في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتعاون في الدعوة إلى توفير التعليم الجيد للجميع بوصفه حقا من حقوق الإنسان الأساسية.

١٧ - وفي ١٥ شباط/فبراير، ألقى المقرر الخاص كلمة بشأن سياسة الهند التعليمية ونظامها القانوني في حلقة دراسية بشأن السياسة الوطنية موضوعها ''اتباع نهج للتعليم يقوم على الحقوق: السياسات والافتراضات والممارسات''، نظمتها الجامعة الوطنية لتخطيط وإدارة التعليم، في نيودلهي.

١٨ - وفي ١٠ آذار/مارس، شارك المقرر الخاص في مناقشة بشأن المساواة بين الجنسين والقانون الدولي نُظمت في مقر اليونسكو بباريس بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وشدد على

ضرورة اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان والتصدي للتحديات التي تواجهها المرأة في الحصول على التعليم على قدم المساواة.

١٩ - وفي ١٤ آذار/مارس، شارك المقرر الخاص في حلقة نقاش في مناسبة نظمتها البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف خلال دورة مجلس حقوق الإنسان، وتناول الأهداف المتعلقة بالتعليم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠ - وفي ٢١ نيسان/أبريل، ألقى محاضرة عامة عن المسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي في مركز مانشستر للقانون الدولي، بجامعة مانشستر، وسلّط الضوء على الوظيفة الاجتماعية للجامعات والتحديات التي تواجه تعزيز الامتياز المهني أثناء خدمة المجتمع المحلي.

٢١ - وفي ٢٨ نيسان/أبريل، تواصل مع مجموعة من الأكاديميين وناشطي المجتمع المدني في حدث نظمته المنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم بالتعاون مع مكتبة الأمم المتحدة في قصر الأمم بجنيف، وتبادل الأفكار فيما يتعلق بالحق في التعليم والتعلم مدى الحياة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي اليوم ذاته، أجرى مناقشات في مقر منظمة العمل الدولية مع بعض المهنيين بشأن تنمية المهارات والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، وكذلك بشأن المسائل ذات الصلة بتدريب المعلمين وتنمية قدراتهم المهنية.

٢٢ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل، ألقى المقرر الخاص خطابا في الجلسة الافتتاحية لاجتماع فريق رفيع المستوى معني بالتلمذة الصناعية، نظمته منظمة تدريب بلا حدود في قصر الأمم، عملا بتقريره لعام ٢٠١٢ المُقدم إلى الجمعية العامة بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من منظور الحق في التعليم (A/67/310). وأيد الفريق فكرة إصدار إعلان بشأن ''النظام المزدوج'' للتلمذة الصناعية وأهمية تكرير ذلك في البلدان النامية.

٢٣ - وفي ٤ أيار/مايو، شارك المقرر الخاص في حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن تمويل التعليم في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نظمتها وزارة الخارجية الفرنسية، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وائتلاف التعليم.

٢٤ - وفي ٢٣ أيار/مايو، حضر الاجتماع العالمي لتنمية المهارات الذي نظمته في مقر اليونسكو بباريس مؤسسة الامتياز الأوروبية الهندية، حيث تواصل مع منظمي الاجتماع والمشاركين فيه بشأن الحق في التعليم وبشأن تنمية المهارات.

٢٥ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه، ألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي لاستخدام المعلمين التعاقديين، الذي عقدته فرقة العمل الدولية المعنية بالمعلمين من أجل توفير التعليم للجميع في أديس أبابا، وسلط الضوء على الممارسات المسيئة في توظيف المعلمين في المدارس الخاصة التي تضر بوضعهم، والحاجة إلى تنظيم هذه الظاهرة.

٢٦ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، ألقى المقرر الخاص كلمة في افتتاح مؤتمر بشأن تنفيذ استراتيجية التعليم لقارة أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥) عقدته اللجنة الأفريقية في أديس أبابا. وحذر من استشراء الخصخصة مما يُفضي إلى انتهاك الحق في التعليم، ونبه إلى ضرورة تنظيم الخصخصة وكفالة صون التعليم كمنفعة عامة.

٢٧ - وفي يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، ألقى كلمة في اجتماع مائدة مستديرة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الدول الهشة المتأثرة بالأزمات، نظمته مؤسسات المجتمع المفتوح في نيويورك. وذكَّر بتقريره بشأن الحق في التعليم والشراكات بين القطاعين العام والخاص (A/70/342)، الذي قُدم إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فأكد على ضرورة الحفاظ على الاهتمام الاجتماعي بالتعليم، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٨ - وفي ١٥ تموز/يوليه، ألقى المقرر الخاص خطاب الافتتاح في حلقة دراسية وطنية بشأن الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نظمها مجلس التنمية الاجتماعية في نيودلهي. وأكد على الأهمية الرئيسية للعدالة والإنصاف الاجتماعيين مع توفير المسؤولية الاجتماعية في التعليم من أجل التغلب على الفوارق في الحصول على التعليم.

٢٩ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، أدلى بحديث في الجامعة الوطنية لتخطيط وإدارة التعليم عن تمويل التعليم وتنفيذ خطة التعليم لعام ٢٠٣٠. وأكد على ضرورة تعبئة أقصى قدر من الموارد لإعمال الحق في التعليم، مع الاعتراف بأهمية المسؤولية الاجتماعية في مجال التعليم، فضلا عن أهمية الأعمال الخيرية.

٣٠ - وفي ٢١ تموز/يوليه، ألقى المقرر الخاص كلمة في افتتاح حدث نظمته منظمة التعليم الدولية لإصدار تقريرها بشأن خصخصة التعليم في الهند، وبخاصة الآثار السلبية للمبادرة التي قامت بها حكومة آندرا براديش لإقامة شراكة مع أكاديمية بريدج. ودعا السلطات العامة إلى حماية التعليم من استغلاله تجاريا.

٣١ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، ألقى كلمة في حلقة نقاش رفيعة المستوى عقدتها منظمات المجتمع المدني في داكار بشأن خطة التعليم لعام ٢٠٣٠ وبشأن تمويل التعليم، وأكد على الأهمية الرئيسية لتعبئة الموارد المحلية.

٣٢ - وفي يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه، شارك المقرر الخاص في منتدى بشأن الحق في التعليم وعدة أحداث رفيعة المستوى نظمتها في هايتي حملة أمريكا اللاتينية للحق في التعليم وإعادة التجميع من أجل توفير التعليم للجميع، بدعم من مكتب حماية المواطنين في هايتي. وتحدث مع وزير التعليم الوطني، ورئيس لجنة التعليم بمجلس الشيوخ، ومع منظمات المجتمع

المدني بشأن إيلاء الأهمية القصوى لتنظيم المدارس الخاصة العاملة في هايتي دون أي رقابة من السلطات العامة، وبشأن الأهمية الرئيسية للمحافظة على التعليم كمنفعة عامة.

ثالثا - رؤية ومفهوم ''التعلم مدى الحياة''

٣٣ - اليونسكو هي صاحبة رؤية ومفهوم ''التعلم مدى الحياة''، ويعترف المقرر الخاص بأهمية البناء على عملها. وفي السبعينيات، أفضت تأملات المجتمع الدولي تحت رعاية اليونسكو إلى تحول التركيز من التعليم إلى التعلم. وجسَّدت ذلك اللجنة الدولية لتنمية التعليم، التي طرحت في عام ١٩٧١ رؤية ''المجتمع الدائم التعلم'' وأوصت بأن يكون المبدأ التوجيهي للسياسات التعليمية ''تمكين كل فرد من أن يظل يتعلم طيلة حياته''. وإدراكا من اللجنة لكون ''فكرة التعليم مدى الحياة حجر الأساس للمجتمع الدائم التعلم''[(١)]، ارتأت اللجنة أن التعليم مدى الحياة ليس نظاما تعليميا ولكنه المبدأ الذي يقوم عليه التأسيس الشامل للنظام، والذي ينبغي تبعا لذلك أن يكون الأساس لتطور كل جزء من الأجزاء المكونة له.

٣٤ - ويُشيد المقرر الخاص بتقرير اللجنة الدولية المعنية بالتعليم للقرن الحادي والعشرين المعنون ''التعلم: ذلك الكنز المكنون'' (''تقرير ديلور'') الذي وضع في الصدارة ضرورة إعادة التفكير في مفهوم التعلم مدى الحياة وتوسيع نطاقه بوصفه عملية مستمرة وأهميته في إتاحة الفرصة للجميع باعتباره ''عملية مستمرة لتحسين المعرفة والمهارات''[(٢)]. ورُئي أن التعلم مدى الحياة هو ''نبض المجتمع''[(٣)]، ويقوم على تصور للتعليم يرتبط فيه النظام الرسمي بالنظام غير الرسمي، ولا يكون فيه السن عائقا عن متابعة التعليم، ويقوم على أربع ركائز رئيسية هي: التعلم لكي نعرف، والتعلم لكي نعمل، والتعلم لكي نعيش معا، والتعلم لكي نكون.

٣٥ - وفي مطلع الألفية، كُرس تقرير اليونسكو العالمي عن التعليم لعام ٢٠٠٠ لموضوع ''الحق في التعليم: نحو توفير التعليم للجميع طيلة الحياة''. وذهب التقرير إلى أنه لا يمكن فهم ''التعليم'' على أنه يعنى ''التعليم بالمدرسة'' فقط وأن فترة التعليم تستغرق الآن ''الحياة بكاملها''، وبذلك يتسع نطاق مفهوم التعلم ليشمل الحياة كاملة. فالتعليم هو ''سلسلة متصلة تدوم بدوام الحياة''[(٤)]، ولم يعد يمكن تعريفه، في عالم اليوم المعولم بإشارة إلى فترة محددة من الحياة. فقد

---

(١) Edgar Faure and others, *Learning to Be: The World of Education Today and Tomorrow* (Paris, UNESCO; London, George G. Harrap, 1972), p. 181.

(٢) اليونسكو، ''التعلم: ذلك الكنز المكنون'' (باريس، ١٩٩٦)، الصفحة ١٢.

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(٤) اليونسكو، التقرير العالمي عن التعليم لعام ٢٠٠٠: الحق في التعليم - نحو توفير التعليم للجميع طيلة الحياة'' (باريس، ٢٠٠٠)، الصفحة ١٩.

أصبح ''التعليم مدى الحياة'' و ''التعلم مدى الحياة'' يمثلان بطرق مختلفة ما للمجتمعات حاليا من توقعات من التعليم ومن النطاق الذي ينبغي إتاحته لكل فرد لتنمية إمكاناته[٥].

٣٦ - وبالإضافة إلى ذلك، عززت المفوضية الأوروبية ثراء هذا المفهوم في رسالتها بشأن جعل إنشاء منطقة أوروبية للتعلم مدى الحياة حقيقة واقعة[٦]. ففي أيار/مايو ٢٠١٥، أعلنت المفوضية الأوروبية مجموعة شديدة الوضوح من الأولويات للتعاون الأوروبي في مجال التعليم والتدريب. فقد حُددت مجالات جديدة ذات أولوية للتعليم والتدريب لعام ٢٠٢٠ ترتكز على مفهوم التعلم مدى الحياة وتشمل التعلم في جميع السياقات، سواء كانت نظامية أو غير نظامية أو غير رسمية، وعلى جميع المستويات[٧].

٣٧ - ويرتكز التعلم مدى الحياة على إدماج التعلم والمعيشة، ويشمل أنشطة تعلم الناس من جميع الأعمار في جميع السياقات الشاملة لكل مناحي الحياة من خلال طرائق شتى (نظامية وغير نظامية وغير رسمية) تُلبي معا طائفة واسعة من احتياجات وطلبات التعلم. وتنطوي عملية تعلم الكبار وتعليمهم على مسارات متنوعة وفرص مرنة، بما في ذلك برامج الفرصة الثانية لتعويض النقص في التعليم المدرسي الأولي، ويشمل هذا الأفراد الذين لم يلتحقوا قط بالمدارس، والذين تركوا المدرسة والذين تسربوا منها في وقت مبكر[٨].

٣٨ - وتقوم الجامعات، بوصفها مراكز للتعلم، بتنويع ما تُقدمه من دورات دراسية ومحتوى مصمم وفقا للمعارف والمهارات اللازمة للاقتصاد. وهي بذلك تُصبح ''أماكن الالتقاء الرئيسية للتعلم مدى الحياة، وتفتح أبوابها للكبار الذين يرغبون إما في استئناف دراساتهم أو تكييف معارفهم وتنميتها أو إشباع تذوقهم للتعلم في جميع مجالات الحياة الثقافية''[٩].ويرتبط الآن مفهوم ''التعليم بوصفه سلسلة متصلة'' ارتباطا وثيقا بمفهوم ''السلسلة المتصلة للتعلم''[١٠].

٣٩ - ويلاحظ المقرر الخاص أن التطورات المفاهيمية التي سُلط عليها الضوء أعلاه تترسخ في بعض تعاريف التعلم مدى الحياة، مثل التعريف الذي صاغه الاتحاد الأوروبي، وهو: ''كُل نشاط للتعلم يُضطلع به طيلة الحياة، وينتج عنه تحسين المعرفة والدراية والكفاءات و/أو

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥٥.

(٦) Commission of the European Communities, "Making a European area of lifelong learning a reality" (COM(2001) 678 final), 21 November 2001, pp. 10-11.

(٧) European Commission, "European education and training cooperation: new priorities". Available from http://ec.europa.eu/education/news/2015/0901-et2020-new-priorities_en.htm.

(٨) توصية اليونسكو بشأن تعلم الكبار وتعليمهم، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

(٩) اليونسكو، ''التعلم: ذلك الكنز المكنون'' (انظر الحاشية ٢)، الصفحة ٢٥.

(١٠) هذا هو التعبير المستخدم في توصية اليونسكو بشأن تعلم الكبار وتعليمهم.

المؤهلات لأسباب شخصية واجتماعية و/أو مهنية[١١]. ويؤكد المقرر الخاص أيضا على أهمية تعريف التعلم مدى الحياة الناتج عن العمل المعياري لمنظمة العمل الدولية، وهو: ”يشمل مصطلح ’التعلم مدى الحياة‘ جميع أنشطة التعلم المضطلع بها طيلة الحياة من أجل تنمية الكفاءات والمؤهلات“[١٢].

٤٠ - وفي هذا السياق يؤكد المقرر الخاص على ضرورة زيادة إيضاح مفهوم التعلم مدى الحياة، مع أخذ ركائزه الرئيسية الثلاث في الاعتبار وهي: التعليم والتدريب والتعلم. وينبغي أن يكون محور التفكير اتباع نهج شمولي إزاء التعليم الجيد، يُعطي أهمية قصوى للمهمة الإنسانية للتعليم بدلا من دوره المفيد ومجرد متابعة القيم المادية. ومن المهم تذكر أن ”التنمية الكامنة للإنسان“ هي هدف رئيسي للحق في التعليم، أناطه به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المبرمة في ميدان حقوق الإنسان. ذلك أن السعي إلى تحقيق هذا الهدف هو عملية تتكشف أبعادها بصورة مستمرة وتشمل كامل الحياة وتعتمد على فرص التعليم والتعلم. ويرى المقرر الخاص أن المهمة الرئيسية للتعليم هي أن يذكي في نفوس الأطفال حبا للتعلم وشوقا إلى التعلم مدى الحياة من أجل تحقيق الذات.

رابعا - التعلم مدى الحياة كحق

٤١ - يُذكّر المقرر الخاص بأن الأسس المعيارية للتعلم مدى الحياة متضمنة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتنص اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم (١٩٦٠) على التزام الدول إزاء مواصلة التعليم[١٣]. ويتضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعتمد في عام ١٩٦٦، أحكاما مماثلة. ووفقا للمادة ١٣ (٢) (د) من ذلك العهد، للأشخاص ”الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية“ الحق في التربية الأساسية، أو التعليم الأساسي كما هو مُحدد في الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع (١٩٩٠). والتمتع بالحق في التعليم الأساسي لا يُقيده لا العمر ولا نوع الجنس، بل هو يمتد ليشمل الأطفال، والشبان، والكبار، بمن فيهم الأشخاص الأكبر سنا. فالتعليم الأساسي هو بالتالي عنصر يُشكل جزءا لا يتجزأ من تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة. ولما كان التعليم

(١١) European Centre for the Development of Vocational Training, *Terminology of European Education and Training Policy*, 2nd ed. (Luxembourg, 2014). متاحة من الموقع www.cedefop.europa.eu/en/publications-and resources/publications/4117.

(١٢) توصية منظمة العمل الدولية بشأن تنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٤ (رقم ١٩٥).

(١٣) وفقا للاتفاقية، يقع على الدول الالتزام ”بتشجيع ودعم تعليم الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تعليم ابتدائي أو لم يتموا الدراسة في المرحلة الابتدائية حتى نهايتها، وتوفير الفرص أمامهم لمواصلة التعلم على أساس قدراتهم الفردية“.

الأساسي حقا لجميع الناس من مختلف الفئات العمرية، فإنه لا بد من وضع مناهج دراسية وأنظمة لتوفير التعليم تكون مناسبة للطلاب من جميع الأعمار(١٤).

ظهور ''الحق في التعلم مدى الحياة''

٤٢ - يرى المقرر الخاص أن من المهم الإلمام على النحو التام بالعمل المعياري الذي قامت به اليونسكو في أوائل السبعينيات، والذي أفضى إلى ظهور ''الحق في التعلم مدى الحياة''. وقد وفَّر المؤتمر الدولي الثالث لتعليم الكبار، الذي عقدته اليونسكو في طوكيو في عام ١٩٧٢، نقطة انطلاق مفاهيمية عندما أعلن إيمانه بأن ''حق الأفراد في التعليم وحقهم في التعلم وفي مواصلة التعلم لا بد أن يُنظر إليه على الأساس ذاته كسائر حقوقهم الأساسية، مثل الحق في الصحة وفي النظافة الشخصية، والحق في الأمن، والحق في جميع أشكال الحرية المدنية وغيرها''(١٥).

٤٣ - وبنهاية الثمانينيات، ظهرت فكرة ''الحق في التعلم'' كفكرة مستقلة عن فكرة ''الحق في التعليم''. واعتمد المؤتمر الدولي الرابع لتعليم الكبار، الذي عُقد في باريس في عام ١٩٨٥، إعلانا بشأن الحق في التعلم، وأكد أهميته المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار (هامبورغ، ١٩٩٧) الذي أعلن أن ''الاعتراف بالحق في التعليم والحق في التعلم طيلة الحياة هو ضروري أكثر من أي وقت مضى''(١٥).

٤٤ - ويؤكد المقرر الخاص أيضا على أهمية العمل الذي تقوم به منظمة العمل الدولية دعما للأسس المعيارية للتعلم مدى الحياة، اعترافا بأن ''التعليم والتعلم هما حق للجميع'' وأنه ينبغي للدول، بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين، ''العمل من أجل كفالة تيسير التعلم مدى الحياة للجميع''(١٢). وهو يُلاحظ أن هذه التطورات قد زادتها اليونسكو ثراءً بتوفير الأسس المعيارية لمفهومي محو الأمية وتعلم الكبار. وقد اعترفت توصية اليونسكو بشأن تعلم الكبار وتعليمهم، المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ ''بتعلم الكبار وتعليمهم بوصفه عنصرا أساسيا للحق في التعليم وركيزة رئيسية في النظام التعليمي''.

خامسا - التعلم مدى الحياة: التزامات الدول والمسؤولية الاجتماعية

٤٥ - في هذا التطور، يؤكد المقرر الخاص على أهمية إيلاء الاعتبار لالتزامات الدول المتضمنة في الصكوك المعيارية الدولية. فعلى عاتق الدول التزام ''بوضع سياسات شاملة

(١٤) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣ (E/C.12/1999/10)، الفقرات ٢٢-٢٤.

(١٥) اليونسكو، التقرير العالمي عن التعليم لعام ٢٠٠٠ (انظر الحاشية ٤)، الصفحة ٥٨.

جامعة ومتكاملة في مجال تعلم وتعليم الكبار بمناحيه كافة"[٨] وفقا لظروفهم الخاصة وهياكل الإدارة والأحكام الدستورية.

٤٦ - وتُعبِّر توصية منظمة العمل الدولية بشأن تنمية الموارد البشرية عن مسؤولية الدول فيما يتعلق بالتعلم مدى الحياة بجميع أبعاده، باعتبار التعليم والتدريب من "المسؤولية الرئيسية للحكومة". وينبغي للدول "أن تُسهِّل التعلم المتواصل" كجزء من "مجموعة تدابير في مجال السياسة العامة تهدف إلى خلق وظائف لائقة، فضلا عن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة"[١٢]. وينبغي للدول، عن طريق إشراك الشركاء الاجتماعيين، أن تضع "استراتيجية وطنية للتعليم والتدريب"، فضلا عن "إطار توجيهي لسياسات التدريب"، وتنمي مهارات تنظيم المشاريع وتطبقها[١٢]. ويتعين على الحكومات أن "تضمن تكافؤ الفرص في الانتفاع بتعلم الكبار وتعليمهم وتعزيز المشاركة الواسعة والمستمرة من خلال النهوض بثقافة التعلم مدى الحياة وتذليل العقبات التي تحول دون المشاركة إلى أقصى حد ممكن"[٨].

ألف - الحق في التعليم كحق اجتماعي

٤٧ - يرى المقرر الخاص أن من المهم الاعتراف بأن كلا من الفرد والمجتمع مستفيد من الحق في التعليم؛ وأن الحق في التعليم حق للفرد، وهو أيضا حق اجتماعي، وينطوي على "مسؤولية اجتماعية" في مجال التعليم. إذ أن التعليم والتدريب والتعلم المتواصل "تُسهم إلى حد كبير في تعزيز مصالح الأفراد والمنشآت والاقتصاد والمجتمع برمته". وعلى هذا النحو، تقع المسؤولية الجماعية عن تعزيز التعلم مدى الحياة على عاتق الأطراف المعنية الرئيسية: فتقوم الحكومات بالاستثمار وبإيجاد الظروف المؤاتية لتعزيز التعليم والتدريب على جميع المستويات؛ وتقوم المنشآت بتدريب مستخدميها؛ ويقوم الأفراد باستخدام الفرص المتاحة للتعليم والتدريب والتعلم المتواصل[١٢].

٤٨ - وتعكس رسالة المفوضية الأوروبية بشأن جعل إنشاء منطقة أوروبية للتعلم مدى الحياة حقيقة واقعة المسؤولية الاجتماعية عن التعلم مدى الحياة. فهي تُبين أدوار ومسؤوليات الأطراف الفاعلة المختلفة: السلطات العامة، والشركاء الاجتماعيون، ومقدمو التعلم، والمجتمع المحلي والجماعات التطوعية والأفراد. وبصفتهم الأطراف المعنية ذات الصلة ينبغي لهم أن يعملوا معا في شراكات تعكس "المنافع المشتركة للتعلم مدى الحياة والمسؤولية عنه"[٦].

٤٩ - وفي هذا الشأن، يمكن للمجتمعات أن تقوم بدور في تعزيز التعلم مدى الحياة، بما في ذلك بإنشاء أو تعزيز البنى المؤسسية المناسبة - مثل مراكز التعلم المجتمعية - لتوفير تعلم الكبار وتعليمهم وتشجيع الكبار على استخدامها كمراكز للتعلم الفردي وتنمية المجتمع المحلي[٨]. ويمكن زيادة الخبرة المتاحة بشأن بناء المجتمعات للهياكل الأساسية للتعليم الأساسي

لتشمل عمليات للتعلم مدى الحياة على المستويين المحلي والإقليمي. ويمكن لما يُسمى ”مدن التعلم“ أن تُحسّن من نظام التعليم مدى الحياة بحيث يُشجع الكليات المهنية، والكليات المتوسطة، والجامعات المفتوحة على أن تقوم بدور أكبر في التنمية بإتاحة الفرص للتعلم مدى الحياة[١٦]. ويمكن إعطاء بُعد أوسع لهذا بإنشاء ”مدن وبلدات وقرى تعلم“[٨].

٥٠ - وإلى جانب الدور الذي تقوم به المجتمعات المحلية، يرى المقرر الخاص أن ثمة دورا هاما يقع على عاتق أوساط الفكر لتعزيز التفكير والبحث والدراسات بشأن التعلم مدى الحياة. وثمة مثال في هذا الشأن يتجلى في كلية العلوم التربوية بجامعة كيبك بمونتريال، فضلا عن المركز المتعدد التخصصات للبحث/التنمية بشأن التعليم الدائم[١٧]. ويمكن للأوساط الفكرية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني[١٨] إجراء مناقشات عامة بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بتعزيز التعلم مدى الحياة.

باء - التعلم مدى الحياة ومسؤولية الشركات

٥١ - يؤكد المقرر الخاص على الدور والمسؤولية اللذين يقعان على عاتق قطاع الشركات في مجال التعلم مدى الحياة، وبخاصة في عملية إعمال الحق في التدريب وتنمية المهارات. وتقع على عاتق أرباب العمل المسؤولية الرئيسية عن توفير ما يلزم لتنمية كفاءات قوة العمل التابعة لهم ويمكنهم الاضطلاع بمسؤوليات اجتماعية أوسع للشركات، على سبيل المثال، عندما يفتحون فرص التدريب وموارده لجمهور أوسع. ولهم دور حيوي يُمكنهم الاضطلاع به في توفير فرص اكتساب الخبرة[١٢] في العمل. ومسؤولية أرباب العمل عن توفير التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة للعاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي الاقتصاد غير النظامي وفي القطاع الريفي، وللعاملين لحساب أنفسهم جديرة بأن تولى اعتبارا خاصا.

٥٢ - وفي هذا الصدد، يُشيد المقرر الخاص بالموقف الذي اتخذته منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ويدعو المؤسسات المتعددة الجنسيات إلى ”تقديم التدريب لمستخدميها على جميع المستويات في الوطن وفي البلدان المضيفة، بهدف استيفاء احتياجات المنشآت والإسهام في تنمية البلد“[١٢].

---

(١٦) معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، تقرير المؤتمر الدولي الثاني المعني بمدن التعلم، مدينة مكسيكو، ٢٨-٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(١٧) انظر www.youtube.com/watch?v=76rT9ceNgKcwww.youtube.com/watch?v=h1oDYFKrfP8 بشأن التعلم مدى الحياة والطرق المتعددة للتعلم. انظر أيضا www.youtube.com/watch?v=jzA9nCQCWjQ.

(١٨) انظر تقرير المنتدى العالمي الرابع بشأن التعلم مدى الحياة، باريس، ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥.

جيم - التعلم مدى الحياة وصلته بسائر حقوق الإنسان

٥٣ - تطور التعلم مدى الحياة، ليس فقط من منظور الحق في التعليم. ويظهر تطوره اتباع نهج أوسع قائم على حقوق الإنسان، يربط التعلم مدى الحياة بسائر حقوق الإنسان. وتعترف اليونسكو بأنه ''في إطار التعلم مدى الحياة، .... تُسهم القرائية بالتضافر مع تعلم الكبار وتعليمهم في إحقاق الحق في التعليم الذي يُمكِّن الكبار من ممارسة حقوقهم الأخرى على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي''[٨]. والهدف من تعلم الكبار وتعليمهم هو تمكين الناس من هذا المنظور.

٥٤ - وينطوي التعليم والتدريب من أجل التعلم مدى الحياة على ''حقوق وواجبات جميع المعنيين بموجب القوانين المتصلة بالعمل وغيرها من أشكال تنظيم العمل''[١٢]. والسلطات العامة مسؤولة عن اتخاذ تدابير فعالة بشأن سوق العمل لصالح العاطلين، ولتعزيز التعلم للجميع داخل سوق العمل وخارجها على السواء. وكما لاحظت المفوضية الأوروبية، تُوفِّر النقابات العمالية بشكل متزايد سُبل التعلم لأعضائها وتُشارك في الأنشطة الرامية إلى تشجيع التعلم وتيسيره بين الأعضاء وغير الأعضاء على السواء. وينخرط الشركاء الاجتماعيون معا في حوار اجتماعي على جميع المستويات ويتفاوضون بشأن اتفاقات تتعلق بالتعليم والتدريب في مكان العمل وينفذونها[١٩].

٥٥ - وتتسم الاعتبارات ذات الصلة بقانون العمل بأهمية خاصة فيما يتعلق بالاتفاقات المبرمة بين مُتيحي فرص التعلم والمستفيدين منها. فعلى سبيل المثال، يهدف قانون تنمية المهارات المهنية للعاملين (٢٠١٠) في جمهورية كوريا إلى تعزيز واستقرار توظيف العاملين، والارتقاء بوضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين إنتاجية المؤسسات ومن ثم الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تعزيز تنمية مهارات العاملين ودعمها طيلة حياتهم، وتدريب القوى العاملة الماهرة والفنية التي تحتاجها الصناعات والاضطلاع بمشاريع بالتعاون بين الصناعة والأوساط الأكاديمية، ضمن مشاريع أخرى.

سادسا - التعلم مدى الحياة والنظام القانوني الوطني

٥٦ - يجب إدراج الحق في التعليم ضمن الدساتير والنُظم القانونية الوطنية حتى يُمكن تفعيل إطاره المعياري.

---

(١٩) مفوضية الجماعات الأوروبية، ''جعل إنشاء منطقة أوروبية للتعلم مدى الحياة حقيقة واقعة'' (انظر الحاشية ٦)، الصفحة ١٠.

ألف - الأحكام الدستورية

٥٧ - يُؤكد المقرر الخاص على أهمية الأسس الدستورية للتعلم مدى الحياة. فعلى سبيل المثال، الدولة ملزمة دستوريا، في جمهورية كوريا، بأن تُعزز ''التعليم مدى الحياة'' (المادة ٣١ (٥)). ونص القانون الإطاري للتعليم[٢٠] لجمهورية كوريا على حق كل مواطن في التعلم مدى الحياة. واعتمد البلد أيضا قانون التعليم مدى الحياة[٢١]. وفي الأرجنتين، يُنص على الحق في التعلم في المادة ١٤ من الدستور الوطني الصادر في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٩٤. ويُشجع دستور الفلبين لعام ١٩٨٧ على تطوير نُظم التعلم غير النظامية وغير الرسمية ونُظم التعلم للشعوب الأصلية، فضلا عن توفير تعليم الكبار وتدريبهم المهني.

باء - القوانين الوطنية

٥٨ - يُلاحظ المقرر الخاص أن التعلم مدى الحياة ينعكس أيضا في قوانين التعليم. فعلى سبيل المثال، ينص قانون التعليم العام رقم ١٨,٤٣٧ (٢٠٠٨) لأوروغواي[٢٢] على التعليم بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان في مادته ١ وينص على أن تكفل الدولة التعليم الجيد وتُعززه لجميع سكانها، طيلة الحياة، وتُسهِّل تواصل التعليم. وفي فنلندا، أصدرت الحكومة مرسوما في عام ٢٠٠٩، يُنشئ مجلس التعلم مدى الحياة، وهو هيئة خبراء تعمل داخل وزارة التعليم على تعزيز التعاون بين عالم التعليم والعمل، وتُعزز تحسين ظروف التعلم مدى الحياة وتعليم الكبار[٢٣].

جيم - التعلم مدى الحياة والسياسات الاجتماعية واستراتيجيات التعليم

٥٩ - التعلم مدى الحياة مُتضمّن في خطط واستراتيجيات التعليم لعدة بلدان، منها على سبيل المثال استراتيجية الدانمرك للتعلم مدى الحياة[٢٤]، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٧،

---

(٢٠) انظر www.moleg.go.kr/english/korLawEng?pstSeq=52143.

(٢١) انظر www.moleg.go.kr/english/korLawEng?pstSeq=52187.

(٢٢) انظر www.unesco.org/education/edurights/media/docs/58baed0210eec2bac6760c53f1316bfa.470a2e99.pdf.

(٢٣) UNESCO Institute for Lifelong Learning, *Global Report on Adult Learning and Education: Rethinking Literacy* (Hamburg, 2013), p. 46. مُتاح على الموقع http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002224/222407E.pdf.

(٢٤) Jan Reitz Jørgensen, ed., *Denmark's Strategy for Lifelong Learning: Education and Lifelong Skills Upgrading for All*. (الدانمرك، وزارة التعليم الدانمركية، ٢٠٠٧). متاح من الموقع http://pub.uvm.dk/2007/lifelonglearning/lifelong_learning.pdf.

وتهدف إلى تشجيع التعلم مدى الحياة في جميع أنحاء المجتمع وفي جميع المجالات التي يتم فيها تنمية معارف الناس ومهاراتهم وكفاءاتهم والاستفادة منها.[٢٥] وفي جامايكا، تهدف خطة التنمية الوطنية ”رؤية جامايكا في عام ٢٠٣٠“، إلى تمكين الأفراد من ”التعلم مدى الحياة“ حتى يكونوا مُبدعين ومُنتجين[٢٦].

٦٠ - وأدخل الاتفاق الوطني لتنمية المهارات وقوة العمل في أستراليا[٢٧] استحقاقا وطنيا للتدريب المدعوم من الحكومة لصالح مؤهل الشهادة الثالثة على الأقل بهدف كفالة حصول الاستراليين غير ذوي المؤهلات ممن هم في سن العمل على المهارات التي يحتاجونها للعمل في وظائف تتطلب مهارات أعلى.

٦١ - وتهدف الخطة الخمسية الثالثة عشرة للصين (٢٠١٦-٢٠٢٠)[٢٨] إلى تطوير التعليم المستمر وبناء نظام للتعليم والتدريب مدى الحياة يعود بالفائدة على الجميع، يُتاح فيه تقاسم الموارد التعليمية. وثمة خطة وطنية لتحديث نظام التعليم الوطني تهدف إلى وضع إطار أساسي للتعليم مدى الحياة، حتى يمكن للجميع تعلم ما يُريدون تعلمه والتفوق فيما يتعلمونه، والاستفادة مما تعلموه[٢٩].

٦٢ - ويرى المقرر الخاص أن من المهم للبلدان النامية أن تتخذ الخطوات اللازمة بهدف وضع القوانين والسياسات التعليمية التي تُجسد مفهوم التعلم مدى الحياة. ويجب أيضا على السلطات العامة ”أن تكون لها الريادة في وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعلم مدى الحياة“[١٩] على أساس هذا الإطار القانوني والسياساتي.

سابعا - التعلم مدى الحياة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٦٣ - يؤكد المقرر الخاص ضرورة اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني بالنظر إلى الأهمية المولاة للتعلم مدى الحياة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويدعو الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ الدول الأعضاء إلى ”ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع“. ويتضمن هذا الهدف

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٢٦) معهد التخطيط في جامايكا، رؤية جامايكا في عام ٢٠٣٠: خطة التنمية الوطنية (كينغستون، ٢٠٠٩)، الصفحتان ٥٧ و ٥٨. مُتاح من الموقع www.vision2030.gov.jm/National-Development-Plan.

(٢٧) انظر www.federalfinancialrelations.gov.au/content/npa/skills/national-partnership/skills-reform_NA.pdf.

(٢٨) انظر www.china-un.org/eng/zt/China123456/.

(٢٩) انظر http://uil.unesco.org/fileadmin/keydocuments/LifelongLearning/en/china-2010-abstract-lll-strategy.pdf.

١٠ غايات، ٣ منها تدعو جزئيا إلى إتاحة خيارات أكبر للتعلم مدى الحياة. ويُطلب من الدول، ''ضمان أن يُلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالا ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠''. ويجب عليها أيضا ''تحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في عدد الشباب والبالغين ذوي المهارات المناسبة، بما فيها المهارات التقنية والمهنية، للتوظيف وللحصول على عمل لائق ولمباشرة الأعمال الحرة''. وأخيرا يدعو هذا الهدف أيضا الدول إلى ''ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة''.

٦٤ - ويرى المقرر الخاص أن الالتزامات السياسية والأدبية التي تعهدت بها الحكومات باعتماد إعلان إنشيون[٣٠] في المنتدى العالمي للتربية المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥ تدل على الأهمية المعززة المولاة للتعلم مدى الحياة. وتُعبِّر الفقرة ١٠ من إعلان إنشيون عن التزام الحكومات ''بتعزيز فرص التعلم الجيد مدى الحياة للجميع في كل السياقات وفي كل مستويات التعليم. ويشمل هذا الأمر تعزيز إمكانية الانتفاع المنصف بفرص التعليم الجيد والتدريب الجيد في المجال التقني والمهني، وبفرص التعليم العالي والبحث، مع إيلاء العناية الواجبة لضمان الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، يُعد توفير سُبل مرنة للتعلم والاعتراف بالمعارف والمهارات والكفاءات والمؤهلات التي تُكتسب عن طريق التعليم غير النظامي وغير الرسمي والتصديق عليها واعتمادها، أمرا مهما''. وفي الفقرة ذاتها، تعهدت الحكومات بمزيد من الالتزامات بأن تقوم ''بضمان تمكين كل الشباب والكبار، ولا سيما الفتيات والنساء، من بلوغ مستويات ملائمة ومعترف بها من الكفاءة الوظيفية في القراءة والكتابة والحساب ومن اكتساب المهارات الحياتية اللازمة، وضمان إتاحة فرص تعلم وتعليم وتدريب الكبار لهم''.

٦٥ - ويؤكد المقرر الخاص على أهمية جعل التعلم مدى الحياة هدفا مستمرا للسياسة العامة، دون قصره على إطار زمني محدد. وسيغدو التعلم مدى الحياة في عام ٢٠٣٠ أكثر أهمية من ذي قبل. ومع ذلك، يُعد وضع غايات مُحددة زمنيا للتعلم مدى الحياة ضروريا كنقاط إرشادية لقياس التقدم المحرز نحو تفعيل خطة التعليم لعام ٢٠٣٠، والتي تتضمن ''تعزيز إمكانية الحصول المنصف على التعليم والتدريب الجيدين في المجالين التقني والمهني''.

ثامنا - منظور تنمية المهارات مدى الحياة والتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني

٦٦ - تُعد نُظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بالغة الأهمية لتزويد جميع الشباب والكبار بالمعارف والمهارات والكفاءات والتشجيع على مباشرة الأعمال الحرة والتعلم مدى

(٣٠) انظر https://en.unesco.org/world-education-forum-2015/incheon-declaration.

الحياة[٣١]، ويجب الاعتراف بصورة تامة بأهميتها لتنمية المهارات. وفي هذا الصدد، يُشير المقرر الخاص إلى أحكام الاتفاقية المتعلقة بالتعليم التقني والمهني (١٩٨٩) والتي يتضمن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وفقا لها ''جميع أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن، بالإضافة إلى المعارف العامة، دراسة التكنولوجيات والعلوم المتصلة بها لاكتساب المهارات العملية والدرايات والمواقف والمدارك المتصلة بالممارسات المهنية في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية''(المادة ١ (أ)).

ألف - التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني والصلة بين الحق في التعليم والحق في العمل

٦٧ - يشمل التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني التلمذة الصناعية النظامية أو المدرسية وغير النظامية أو المؤسسية واللانظامية أو التقليدية. ولهما صلة بالحق في التعليم والحق في العمل ولهما قيمتهما في إتاحة ''تجديد التدريب للكبار الذين تقادمت معارفهم ومهاراتهم بسبب التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والتغيرات في مجال العمل والاجتماعية وغير ذلك من التغيرات''[٣٢]. وهذا التعليم والتدريب يمكن أن يُمكِّنا المتدربين مهنيا من اكتساب مزيد من الكفاءة المهنية وتحسين مهاراتهم وكفاءاتهم. والمبادرات العديدة التي تُتخذ في جميع مناطق العالم لإجراء إصلاحات لنُظم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني تسيرها مجموعة متنوعة من متطلبات المهارة التي تستدعيها اقتصادات القرن الحادي والعشرين السريعة التغير وتشمل التعلم مدى الحياة. وفي الهند، واهتداء برؤية رئيس الوزراء ''ناريندرا مودي، بشأن ''هند ذات مهارات'' تُبذل جهود من أجل مواءمة ''طلبات أرباب العمل على توفير قوة عمل ماهرة حسنة التدريب مع طموحات المواطنين الهنود للحصول على أسباب عيش مستدامة''. وبإطلاق الرسالة الوطنية لتنمية المهارات *(kaushal vikas yogna)* اعتمدت سياسة وطنية لتنمية المهارات وتنظيم المشاريع في عام ٢٠١٥ لذلك الغرض[٣٣].

٦٨ - ويُعبِّر إعلان موسكو الذي اعتمد في اجتماع وزراء التعليم في الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، والهند في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ عن التزام

(٣١) توصية اليونسكو بشأن التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

(٣٢) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣، الفقرة ١٦.

(٣٣) الهند، وزارة تنمية المهارات وتنظيم المشاريع *National Policy for Skill Development and Entrepreneurship 2015* (New Delhi, 2015). متاحة من الموقع www.skilldevelopment.gov.in/National-Policy-2015.html.

تلك البلدان في ميدان التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بشأن ''تعزيز التعلم مدى الحياة وتشجيع التعليم الذاتي من خلال الوسائط الرسمية وغير الرسمية والسعي لتحقيق حالة من الامتياز''.

٦٩ - ويقوم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بدور فعال في التعلم في إطار العمل ومواصلة التنمية المهنية، مما يُعد ضروريا لمواجهة تحديات البطالة والعمالة الناقصة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وتُعد كفالة هذا التعليم والتدريب الذي يكون بالقدر الكافي وعلى النحو المناسب ضروريا لتلبية المتطلبات والاحتياجات المتنوعة للأفراد والمجتمعات في عالم اليوم الذي تتسارع فيه ظاهرة العولمة.

باء - التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من خلال إطار شامل للتعلم مدى الحياة

٧٠ - يُرحب المقرر الخاص بالمنظور الذي تبلور في النظر إلى التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني من خلال إطار شامل للتعلم مدى الحياة[٣١]. وهو يرى أن الأحكام الواردة في اتفاقية منظمة العمل الدولية لتنمية الموارد البشرية، لعام ١٩٧٥ (رقم ١٤٢) هي أحكام لا تزال مناسبة في الوقت الحاضر. فالمادة ٤ من الاتفاقية تنص على أنه ''على كل دولة عضو أن توسع نُظم التدريب المهني لديها وأن تُعدلها وتُنسقها تدريجيا لمواجهة احتياجات التدريب المهني طيلة الحياة لدى الشباب والكبار في كل قطاعات الاقتصاد وفروع النشاط الاقتصادي على جميع مستويات المهارة والمسؤولية''. وتفرض الاتفاقية على الدول الأعضاء الالتزام بأن تعتمد وتضع سياسات وبرامج شاملة ومنسقة للتوجيه المهني والتدريب المهني، تُشجع جميع الأشخاص على ''تنمية واستخدام قدراتهم على العمل واستخدامها، وأن تُمكنهم من ذلك، لصالحهم وبما يتفق مع أمانيهم مع وضع احتياجات المجتمع في الاعتبار'' (المادة ١ (٥)).

جيم - جعل التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني مرغوبين مهنيا والمحافظة على تقدير المجتمع لهما

٧١ - يُلاحظ المقرر الخاص أن الجودة هي محور اهتمام برنامج الاتحاد الأوروبي للتعليم والتدريب لعام ٢٠٢٠. وهذا البرنامج الذي يرتكز على مفهوم التعلم مدى الحياة يشمل التعلم في جميع السياقات، سواء كانت نظامية أو غير نظامية أو غير رسمية، وعلى جميع المستويات. فالمهارات والكفاءات ذات الصلة والرفيعة النوعية المتصلة بالقابلية للتشغيل والابتكار والمواطنة النشطة والشفافية والاعتراف بالمهارات والمؤهلات تُعد جزءا من ستة مجالات جديدة ذات أولوية للتعليم والتدريب لعام ٢٠٢٠[٧].

٧٢ - ويتسم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية، التي لا يزال التدريب المهني فيها فرعا مستقلا بدلا من أن يكون جزءا لا يتجزأ من التعليم. وهذا التعليم والتدريب هما أدنى ما يُطمح إليه ولا يتمتعان بتقدير اجتماعي. وفضلا عن ذلك، يُعد تآزر الصناعة مع نظام التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني في أغلب البلدان ضعيفا جدا، والصلات ضعيفة بين الصناعة ونُظم مؤسسات التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني.

٧٣ - لذلك يرى المقرر الخاص أن إقامة صلات دائمة بين مؤسسات ومشاريع التعليم والتدريب التقنيين ضرورية لكي يستجيب النظام على نحو أفضل للطلبات على المهارات، ولجعله أقدر على الإسهام في التنمية الصناعية. وهو يرى أيضا أن النُهج المتبعة في البلدان المتقدمة النمو، وبخاصة بشأن ''النظام المزدوج'' للتلمذات الصناعية (في المدارس وفي الشركات ضمن إطار متفق عليه) تُعد ملائمة جدا للبلدان النامية. ولا بد للبلدان النامية أن تُركِّز تركيزا قويا على السياسات الموجهة نحو محاكاة نُهج تنمية المهارات هذه بدلا من استنساخها.

تاسعا - الإطار الوطني للمؤهلات

٧٤ - يُلاحظ المقرر الخاص الاهتمام الكبير الموجه نحو وضع ''إطار وطني للمؤهلات'' من أجل ''تقييم المهارات والكفاءات اللازمة في سياق التعلم مدى الحياة وإصدار الشهادات بشأنها والاعتراف بها''[١٢]. ويدل وضع أطر وطنية للمؤهلات واعتماد نُظم وطنية لتقييم حصيلة التعلم في السياقات المتعددة على القيمة المعطاة لمتابعة التعلم مدى الحياة.

ألف - الاعتراف بالتعلم مدى الحياة وإقرار قيمته واعتماده

٧٥ - الاعتراف بالمعارف والمهارات والكفاءات المتحصلة في السياقات المختلفة يجعل التعلم مدى الحياة مكافئا للأفراد. إذ يُتيح ذلك للأفراد سُبلا جديدة في المراحل المختلفة من حياتهم وقد يُحسَّن إلى حد بعيد اعتزازهم بالذات ويحفزهم على مواصلة التعلم وتحسين فرص توظيفهم. وينبغي أن تستند آليات ضمان الجودة إلى عمليات وإجراءات ومقاييس ومعايير شفافة لتحديد التعلم غير النظامي وغير الرسمي وإقرار قيمته[٣٤].

٧٦ - وتُقر مبادئ اليونسكو التوجيهية للاعتراف بنتائج التعلم غير النظامي وغير الرسمي وإقرار قيمتها واعتمادها بالحاجة إلى ''جعل حصيلة التعلم التي يكتسبها الشباب والكبار طيلة حياتهم في السياقات غير النظامية وغير الرسمية ... ملموسة ويتم تقييمها واعتمادها'' (الصفحة ٥). وينبغي الاعتراف بالخبرات والمؤهلات التي يتم اكتسابها في مراحل مختلفة من

(٣٤) UNESCO Guidelines for the Recognition, Validation and Accreditation of the Outcomes of Non-formal and Informal Learning, document UIL/2012/PI/H/3/Rev.2، متاح من الموقع http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002163/216360e.pdf.

المشاركة في تعلم الكبار وتعليمهم غير النظاميين وغير الرسميين وإقرار قيمتها واعتمادها. وينبغي للدول وفقا لأطر المؤهلات الوطنية، أن تُتيح ”مواصلة التعليم والوصول إلى سوق العمل، بدون مواجهة عوائق قائمة على التمييز“[٨].

باء - إطار الاعتراف بالمهارات والتصديق عليها

٧٧ - لنُظم المؤهلات التي تربط بين تنمية المهارات والتعلم مدى الحياة أهمية خاصة. وقد أحيط المقرر الخاص أثناء زيارته الأخيرة إلى شيلي علما بالإطار الوطني للمؤهلات فيما يتعلق بالتدريب التقني والمهني الذي يجري وضعه في البلد، والذي يهدف إلى تنظيم عمليات التعلم بوصفها سلسلة متصلة تشمل توحيد مؤهلات الطلاب في نظام التعليم وتعزيز التعلم مدى الحياة عن طريق التصديق على المهارات والاعتراف بالتعليم السابق. وتزيد وزارة العمل في شيلي من التدريب بالتعاون مع القطاع الخاص من أجل إتاحة الفرص والتصديق على المهارات لأغراض التوظف ومباشرة الأعمال الحرة وتلبية الاحتياجات الناشئة للتعلم مدى الحياة.

٧٨ - ويُلاحظ المقرر الخاص المبادرات المضطلع بها في بعض البلدان الأفريقية بغرض وضع أطر وطنية للمؤهلات. ويُوفِّر الإطار الوطني للمؤهلات في جنوب أفريقيا آلية لمنح المؤهلات على أساس تحقيق مُحصلات تعليمية محددة ومقررة حسب القطاع الصناعي. ويُجيز هذا الإطار تراكم المحصلات التعليمية والاعتراف بالتحصيل التعليمي السابق، الأمر الذي يُعزز التعلم مدى الحياة. ويُقدِّم الإطار الوطني للمؤهلات في نيجيريا مثالا آخر على تناول تقييم المؤهلات المهنية. ويُعد التصديق على المهارات ذات الصلة بسوق العمل المكتسبة من خلال التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني ذات أهمية حقا في عملية التعلم مدى الحياة.

٧٩ - ويُلاحظ المقرر الخاص أيضا الاعتراف بالتعلم السابق كعنصر هام في أطر المؤهلات الوطنية. وقد اعترف بذلك كحق في بعض البلدان. ففي فرنسا على سبيل المثال، يُيسر قانون التحديث الاجتماعي لعام ٢٠٠٢ إقرار قيمة المعرفة المكتسبة عن طريق الخبرة كحق لكل شخص له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات. وفي النرويج، يحق للبالغين، بموجب القانون[٣٥] الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي الأدنى، وإقرار قيمة تعلمهم السابق[٣٦].

---

(٣٥) القانون رقم ٦١ المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ المتصل بالتعليم والتدريب في المرحلتين الابتدائية والثانوية (قانون التعليم)، الفصل ٤ ألف. متاح من الموقع www.unesco.org/education/edurights/media/docs/42874aff99686718ce8c5a880e7851f51cf53633.pdf

(٣٦) انظر www.vox.no/English/Validation-of-prior-learning/.

جيم - اتباع نهج شمولي إزاء التعليم الجيد في أطر المؤهلات

٨٠ - تؤكد توصية المجلس الأوروبي المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاعتراف بالتعلم غير النظامي وغير الرسمي على أن ''الاعتراف بمحصلات التعلم، أي المعارف والمهارات والكفاءات المكتسبة من خلال التعلم غير النظامي وغير الرسمي يمكن أن يقوم بدور هام في تعزيز القابلية للتوظف والقدرة على التنقل، فضلا عن زيادة تحفيز التعلم مدى الحياة، وبخاصة في حالة المحرومين اجتماعيا واقتصاديا أو ذوي المؤهلات المتدنية''[٣٧]. وعرض الاعتراف بالمهارات بوصفه ''حجر أساس في سياسات التعلم مدى الحياة لما له من إمكانات لزيادة تيسير التعلم مدى الحياة وزيادة المشاركة فيه''[٣٨].

٨١ - وذكَّر المقرر الخاص بتقريره السابق المقدَّم إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن تقييم التحصيل التعليمي للطلاب وإعمال الحق في التعليم (A/HRC/26/27)، فأكد على أن اتباع نهج شمولي إزاء التعليم الجيد لدى وضع أطر المؤهلات، ذو أهمية بالغة حيث أنه يصطبغ به تقييم المعارف والقيم والكفاءات والمهارات المكتسبة فيما يتعلق بكل ركيزة من الركائز الرئيسية المفاهيمية التي يقوم عليها التعلم مدى الحياة وهي: التعليم والتدريب والتعلم. إذ أن تعزيز الرسالة الإنسانية للتعليم، بدلا من قصرها على دورها المفيد ومجرد متابعة القيم المادية، ينبغي أن يكون ذا أهمية محورية لجميع أطر المؤهلات وآليات التقييم. ومن المهم إدراج هذه الرسالة في جميع عمليات التعلم مدى الحياة والقيم الإنسانية وتعزيزها، وكذلك حقوق ومسؤوليات ليس الأفراد فحسب ولكن أيضا جميع الجهات المقدمة للتعليم والتدريب والتعلم. وفي هذا الصدد، يُرحب المقرر الخاص بتزايد ''الاعتراف الدولي بدور التعليم من أجل التنمية المستدامة بوصفه عنصرا تحويليا وجزءا لا يتجزأ من التعليم الجيد الشامل للجميع والتعلم مدى الحياة''[٣٩] وأهميته في تقييمات التعلم. وهو يُلاحظ أيضا مفهوم ''العيش الكريم'' (*sumak kawsay*) المتضمن في دستور إكوادور والذي ينعكس في مناهج التعليم الوطنية، ويُجسد احترام الطبيعة، والانسجام بين الطبيعة والحياة البشرية، الذي شهده خلال زيارته لذلك البلد.

---

(٣٧) الفقرة ١ من الديباجة، انظر أيضا المركز الأوروبي لتنمية التدريب المهني، ''تحديث عام ٢٠١٠ للقائمة الأوروبية بشأن الاعتراف بالتعلم غير النظامي وغير الرسمي: التقرير النهائي'' متاح من الموقع http://libserver.cedefop.europa.eu/vetelib/2011/77643.pdf.

(٣٨) المركز الأوروبي لتنمية التدريب المهني، *Policy Handbook: Access to and Participation in Continuous Vocational Education and Training in Europe* ورقة عمل رقم ٢٥ (لكسمبرغ، مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٤)، الصفحة ٤٣.

(٣٩) إعلان آيشي - ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي اعتمد في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي عُقد في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (**Error! Hyperlink reference not valid.**A/70/228، المرفق)، الفقرة ٦.

عاشرا - تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتعلم مدى الحياة

٨٢ - يُلاحظ المقرر الخاص أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تفتح مسارات جديدة للتعلم والوصول إلى المعلومات التقنية بشأن المهارات المختلفة. إذ يجمع ''التعلم المختلط'' الذي يستخدم الأجهزة الرقمية بين طُرق التعلم النظامية وغير النظامية. وهذه التكنولوجيات تُوفِّر دعما قيما لعمليات التعلم مدى الحياة. وبالإضافة إلى هياكل التعلم النظامية وغير النظامية، يُوفِّر الظهور السريع للإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات طرائق تعلم جديدة يمكن أن تصل إلى ملايين الطلاب، بغض النظر عن موقعهم المادي. وتُتيح موارد التعليم المفتوحة للطلاب الوصول إلى المواد التعليمية عبر الإنترنت، ويمكن للتعليم والتعلم عبر الإنترنت أن يُتيحا سُبلا إضافية للتعلم مدى الحياة. وقد فتحت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سُبلا جديدة للتعلم عن بُعد. وتوجد مواقع ووسائط متعددة للتعلم تُوفِّر التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني. ونتيجة لذلك، يجري توفير هذا التعليم والتدريب أيضا في ''بيئة تعلم افتراضية'' عن طريق مبادرات التعليم والتدريب عبر الإنترنت والتعلم الإلكتروني والتدريب الإلكتروني.

٨٣ - ومع ذلك، يمكن أن تكون تكاليف الحصول على خدمة الإنترنت، فضلا عن الأجهزة والخدمات الإلكترونية المرتبطة بالإنترنت، باهظة بالنسبة لكثير من سكان العالم. وعلى هذا النحو، يُعد التزام الدول بتوفير إمكانية التعلم عبر الإنترنت للمتعلمين وتزويدهم بأجهزة مدعمة من الاعتبارات الهامة.

٨٤ - وبالإضافة إلى ذلك، يلجأ مقدمو المنتجات ذات النوعية المشكوك في قيمتها إلى استخدام أسلوب التعليم والتدريب عبر الإنترنت لمجرد خفض التكاليف عن طريق الإضرار بظروف عمل المعلمين، وبخاصة في حالة الخدمات التي تُقدَّم من الخارج[٤٠]. وعلى الحكومات أن تتخذ التدابير اللازمة لتنظيم عملية استخدام القائمين بالتعليم عبر الإنترنت ووضع أطر ومعايير وطنية للمؤهلات لتمكين المتعلمين من الحصول على تعليم جيد والسماح لأرباب العمل بتقييم وثائق تأهيل المتقدمين للحصول على عمل لديهم وموظفيهم.

٨٥ - وعلى الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة عدم فقدان العناصر الاجتماعية للتعليم في مرحلة الانتقال إلى تقديم التعليم عبر الإنترنت[٤١]. ويجب الحرص على كفالة معالجة الآثار

---

(٤٠) منظمة التعليم الدولية، تقرير فرقة العمل المعنية بالعولمة التابعة لمنظمة التعليم الدولية، الاتفاق العام للتجارة في الخدمات والتعليم المهني، ٢٠٠٧.

(٤١) Dejan Dinevski and Peter Kokol, "ICT and lifelong learning", *European Journal of Open, Distance and E-Learning*، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مُتاح من الموقع http://www.eurodl.org/materials/contrib/2004/Dinevski.pdf.

السلبية للتكنولوجيا الرقمية في التعليم أو التخفيف منها. وأكد المقرر الخاص في تقريره المُقدَّم عام ٢٠١٥ إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/32/37) على عدد من المخاطر التي تنشأ عن التعلم عبر الإنترنت.

حادي عشر - تمويل التعلم مدى الحياة

٨٦ - يعتبر المقرر الخاص المسؤولية الاجتماعية في مجال التعليم عاملا هاديا فيما يتعلق بالموارد التي ستُكرس للتعلم مدى الحياة. وعلى الرغم من أنه تقع على الدول بموجب قانون حقوق الإنسان المسؤولية الرئيسية عن تمويل التعليم، يُعد تمويل التعليم مدى الحياة مسؤولية مشتركة بين السلطات العامة، والمؤسسات، والشركاء الاجتماعيين، بموجب الدور التعزيزي والتنسيقي العام للحكومات.

ألف - المشاركة في مسؤولية تمويل التعلم مدى الحياة

٨٧ - من واجب الدول ''أن تخلق بيئة اقتصادية وتُقدِّم حوافز لتشجيع المنشآت على الاستثمار في مجال التعليم والتدريب''[١٢]. وفي هذا الصدد، تتسم المسؤولية الاجتماعية للشركات بأهمية خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يقع على كاهل أرباب العمل مسؤولية مباشرة عن توفير التمويل للتدريب من منظور التعلم مدى الحياة. وفي مُخطط إشراب ثقافة التعلم مدى الحياة لماليزيا (٢٠١١-٢٠٢٠)، في إطار مبادرة منحة التفوق عن التعلم مدى الحياة، يُقترح تعديل القوانين والأنظمة ذات الصلة ''لإلزام أرباب العمل بتمويل أنشطة التعلم مدى الحياة لموظفيهم''[٤٢].

٨٨ - وبموجب الدور العام المنوط بسلطات الدولة، تقع على عاتق الشركاء الاجتماعيين بوصفهم الأطراف المعنية مسؤولية مشتركة إزاء تقديم الدعم المالي لتوفير الفرص للتعلم مدى الحياة. وفي ميدان التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، يُمكن لشركاء قطاع الصناعة تقاسم تلك المسؤولية، سواء مباشرة من خلال الرعاية المشتركة للمدارس أو البرامج أو بصورة غير مباشرة بالإسهام بموارد التعليم أو المنح التدريبية أو برامج الإلحاق بالوظائف.

٨٩ - وتوصية اليونسكو بشأن تعلم الكبار وتعليمهم، التي تذهب إلى أنه ''لا ينبغي أن يكون نقص الأموال عائقا أمام فرادى الدارسين للمشاركة في برامج تعلم الكبار وتعليمهم'' إنما تُعبر عن الالتزام الأدبي لجميع مُقدمي التعلم للكبار. ويُمكن للدول الأعضاء النظر في تقديم تمويل مشترك ووضع حوافز لتيسير التعلم. على سبيل المثال، يُمكن النظر في إنشاء

(٤٢) Malaysia, Ministry of Higher Education, *Blueprint on Enculturation of Lifelong Learning for Malaysia 2011-2020* (Seri Kembangan, Malaysia, Univision Press, 2011), p. 48.

الحسابات الفردية للتعلم وتقديم الإعانات لهم (القسائم والبدلات) ودعم إجازات التدريب للعمال.

باء - التمويل والحوافز العامة وتدابير الدعم: بعض الأمثلة

٩٠ - يرى المقرر الخاص أن وضع نظام لتمويل التعلم مدى الحياة على المستوى الوطني أمر بالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، يُمول تعليم الكبار في البلدان الاسكندنافية إلى حد بعيد من الأموال العامة؛ والحال كذلك بالنسبة لبرامج التدريب المهني للكبار في الدانمرك. ويحق للمشاركين ذوي المهارات المتدنية والمشاركين المهرة الحصول على بدل ثابت مُموَّل من نظام المنح الحكومية لتدريب الكبار. أما الشركات التي تَدفع أجورا منتظمة للموظفين المشاركين في برامج التدريب المهني للكبار فيحق لها أن تحصل على منح عوضا عن ذلك[٤٣]. وتوفر حسابات التعلم الفردية، المفهومة على أنها ''حسابات تدريب'' أو ''حسابات تنمية'' وتدعمها الدولة حافزا لاستثمار الأفراد في التعليم[٤٤].

٩١ - وفي فرنسا، أنشأ قانون اعتمد في آذار/مارس ٢٠١٤ بشأن التدريب المهني والتوظيف والديمقراطية الاجتماعية ''حسابا شخصيا للتدريب''، يحل محل ''القانون الشخصي للتدريب''. وهذا الحساب الذي هو بمثابة عقد عمل، مرتبط بالشخص، القصد منه متابعة كل شخص طيلة حياته الوظيفية. ويُموَّل الحساب من استثمار مشترك بين الدولة والمناطق والشركاء الاجتماعيين[٤٥].

٩٢ - ويُشيد المقرر الخاص بائتمان ''مستقبل المهارات'' (SkillsFuture)، الذي أُطلق في سنغافورة لتعزيز التعلم مدى الحياة. وهذا الائتمان الذي يُمنح لكل سنغافوري يبلغ من العمر ٢٥ سنة أو أكثر، يغطي حوالي ٢،٥ مليون مواطن في البلد. ويصل الائتمان الأول إلى ٥٠٠ دولار، شريطة أن تزيد الحكومة من قيمته في فترات منتظمة في المستقبل. ويمكن استخدام هذا الائتمان لطائفة واسعة النطاق من الدورات. وهناك حتى الآن ١٠ ٠٠٠ دورة، في مجالات تشمل الحوسبة الأساسية، وتصميم الشبكات، والرسوم المتحركة الرقمية، وإدارة

---

(٤٣) انظر الموقع http://eng.uvm.dk/Fact-Sheets/Adult-education-and-continuing-training/Adult-vocational-training؛ وانظر أيضا المركز الأوروبي لتنمية التدريب المهني، و *Vocational Education and Training in Denmark: Short Description* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2012), p. 55.

(٤٤) للاطلاع على التفاصيل، انظر المركز الأوروبي لتنمية التدريب المهني، *Individual Learning Accounts* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2009). متاح من الموقع www.cedefop.europa.eu/node/11054.

(٤٥) للاطلاع على التفاصيل، انظر www.cegos.fr/actualites/dossiers-thematiques/reforme-formation-professionnelle/Pages/compte-personnel-formation.aspx.

الموارد البشرية، والتمويل، والرعاية الصحية، واللغات. وتُقدَّم الدورات في مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية ممولة من الدولة، كما تُقدِّمها أيضا جهات من القطاع الخاص. وستُقدِّم الحكومة لأرباب العمل إعانات تتراوح بين ٧٠ و ٩٠ في المائة عندما يقومون بتدريب موظفيهم. ويُقدَّم هذا الائتمان علاوة على المنح الدراسية المقدمة من ائتمان ''مستقبل المهارات'' في مختلف الميادين. وعلى سبيل المثال، يحصل جميع السنغافوريين الذين يبلغون من العمر ٤٠ سنة أو أكثر على التمويل لنسبة قدرها ٩٠ في المائة من تكاليف دوراتهم(٤٦).

جيم - الأفراد كمستفيدين ومشاركين في تحمل التكاليف

٩٣ - تقع مسؤولية تمويل برامج التعلم مدى الحياة على أولئك الذين ينبغي أن يتيحوا فرص التعلم، وهم: السلطات العامة، أو المجتمع المحلي أو القطاع الخاص. وهي أيضا مسؤولية يجب أن يضطلع بها الأفراد في الحالات التي يسعون فيها إلى النهوض بكفاءاتهم ومهاراتهم.

٩٤ - ويمكن للحكومات أن تدعم المتعلمين بطرق شتى، مثل تكليف أرباب العمل بمنح إجازة تعليمية للموظفين أو تحمل تكلفة التدريب لرفع مستوى المهارات وبتشجيع مزيد من الناس على الاستفادة من الإجازة التعليمية أو التدريبية غير مدفوعة الأجر. وقد أُبلغ المقرر الخاص خلال زيارته الأخيرة إلى فيجي بأن وزارة التعليم تمنح المعلمين المؤهلين إجازة بأجر لمدة تصل إلى عام لرفع مستوى مؤهلاتهم. ويُلاحظ المقرر الخاص أيضا أن حكومة النمسا تدفع بدلا بالمعدل ذاته كاستحقاقات البطالة للتعويض عن فقدان الدخل، ويحصل المتدربون على بدل تدريبي آخر (*Weiterbildungsgeld*) من دائرة التوظيف مكافئ لمستوى استحقاق البطالة المستحق لهم(٤٧). وفي فنلندا، يُمكن للمشاركين أيضا أن يستفيدوا من منحة مساوية لاستحقاق البطالة.

٩٥ - ويُعد نهج تقاسم التكاليف معقولا على أساس المبدأ القائل أن من يستفيد عليه أيضا أن يدفع. وسيكون في ذلك حافز على أن يُحسن المتعلمون الاختيار عندما يُطلب منهم المساهمة في تكلفة تعليمهم وتدريبهم(٤٨). ويمكن تصميم برامج التعليم والتدريب في المجالين

(٤٦) المعلومات مُقدَّمة من البعثة الدائمة لسنغافورة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف. انظر www.skillsfuture.sg.

(٤٧) انظر www.migration.gv.at/en/living-and-working-in-austria/working/leave-annual-leave-parental-leave-etc.html.

(٤٨) البنك الدولي، *Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy: Challenges for Developing Countries* (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٣)، الصفحة ٧٩. متاحة من الموقع http://siteresources.worldbank.org/INTLL/Resources/Lifelong-Learning-in-the-Global-Knowledge-Economy/lifelonglearning_GKE.pdf.

التقني والمهني التي تُوفِّر للمتعلمين المهارات التي تحتاجها الصناعة وللعمل بأجر بحيث تُتيح للمتعلمين تسديد تكاليف تعليمهم وتدريبهم.

دال - تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية والتعاون الدولي

٩٦ - ليس بإمكان البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، أن تُلبي الاحتياجات المتغيرة للمتعلمين من حيث المعارف والمهارات والكفاءات. إذ أن إتاحة الإمكانيات للمواطنين للانخراط في التعلم مدى الحياة مهمة صعبة. ومن ثم يُعد التعاون الدولي في مجال التعلم مدى الحياة أمراً بالغ الأهمية. ويُشيد المقرر الخاص بالاهتمام المُعرب عنه في هذا الصدد في الإطار المعياري لمنظمة العمل الدولية بأن: ”يزيد المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية، ويُشجع على وضع سياسات وبرامج متماسكة على مستوى المؤسسات المالية ووكالات التمويل الدولية، تضع التعليم والتدريب والتعلم المتواصل في صميم سياسات التنمية“[١٢].

ثاني عشر - الاستنتاجات والتوصيات

٩٧ - مفهوم التعليم والتعلم كسلسلة متصلة لم يعد يُقيدها السن، هو مفهوم يُعترف به حاليا على الصعيد العالمي. وكما أبرز المقرر الخاص في هذا التقرير، يُنظر إلى التعليم والتعلم كعملية مستمرة، إلى جانب التدريب بوصفه مكونها القيم. وهذه التطورات المفاهيمية أفضت إلى ظهور الحق في التعلم مرتبطا ارتباطا لا انفصام له بالحق في التعليم والتدريب. وقد تم توسيع نطاق الأسس المعيارية لتعليم الكبار أو مواصلة التعليم التي أرسيت في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بما وضعته اليونسكو ومنظمة العمل الدولية من صكوك لإضفاء إطار قانوني على التعليم والتعلم والتدريب مدى الحياة. وهذا التطور أخذت به أيضا بعض البلدان التي اعتمدت قوانين وسياسات واستراتيجيات تعليمية بشأن التعلم مدى الحياة.

٩٨ - ومع ذلك، فما زالت هناك بلدان كثيرة متخلفة عن ركب هذا التطور في الأخذ بمفهوم التعلم مدى الحياة. وهذه البلدان لا يتوافر لها على النحو الملائم إطار قانوني وطني أو السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتوجيه نُظمها التعليمية نحو التعلم مدى الحياة.

٩٩ - ويتعين على الحكومات أن تُحرز تقدما في هذا الاتجاه عملا بالالتزامات السياسية المتعهد بها في خطة التعليم لعام ٢٠٣٠، على النحو الذي أبرز في هذا التقرير. وذلك أمر حتمي، بالنظر إلى الأهمية البالغة للمعارف والكفاءات والمهارات التي يحتاجها المتعلمون في القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن تُتاح للأفراد في كل مكان إمكانيات الانخراط في التعلم مدى الحياة والمشاركة على نحو كامل في مجتمعهم المحلي ومكان عملهم ومجتمعهم الأوسع نطاقا.

١٠٠- ويؤكد المقرر الخاص على أنه ينبغي إيلاء أهمية قصوى، في هذا المسعى، إلى ''التنمية الكاملة للإنسان'' بوصف ذلك الهدف الأساسي للحق في التعليم كعملية دائمة التطور وشاملة لكامل الحياة. وعملية التعلم مدى الحياة يجب أن يحفزها تصور للحق في التعليم لا كحق فردي فحسب، ولكن أيضا كحق اجتماعي تقع المسؤولية الرئيسية عن إعماله على كاهل الحكومات وعلى الشركاء الاجتماعيين.

١٠١- وتمشيا مع ما سبق، يُقدم المقرر الخاص التوصيات الواردة أدناه.

زيادة توضيح مفهوم التعلم مدى الحياة

١٠٢- ينبغي للدول أن تتبنى مفهوم التعليم والتعلم كسلسلة متصلة. وينبغي أن تتخذ خطوات نحو تحويل نظام التعليم بحيث يمكّن من المتابعة المستمرة للدراسات، وعمليات التعلم، وبرامج التدريب، من خلال النُظم الرسمية وغير الرسمية. ويجب زيادة إيضاح مفهوم التعلم مدى الحياة، مع أخذ ركائزه الرئيسية الثلاث في الاعتبار، وهي:التعليم؛ والتدريب والتعلم؛ وكفالة ألا يكون السن عقبة في سبيل التعليم والتعلم.

تعزيز الإطار المعياري للتعلم مدى الحياة

١٠٣- ينبغي أن تعترف الدول بأهمية وضع وتعزيز الإطار المعياري للتعلم مدى الحياة، آخذة في الاعتبار الحق في التعلم وكذلك الحق في التعليم والتدريب. وينبغي لها أيضا أن تعترف بالحق في التعليم والتعلم بوصفه حقا اجتماعيا ومسؤولية اجتماعية. وينبغي لها أن تضع إطارا معياريا يتضمن الحق في التعليم والتعلم والتدريب. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار للأمثلة المتوافرة. وفضلا عن ذلك، ينبغي تطوير الحق في التعليم والتعلم والتدريب من حيث صلته بالحقوق الأخرى. وينبغي للحكومات أن تُعيد النظر في قوانين العمل بحيث تجعلها تُفضي إلى إعمال الحق في التعلم فضلا عن الحق في التدريب.

اعتماد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات اللازمة للتعلم مدى الحياة

١٠٤- وفقا للإطار المعياري، ينبغي للحكومات أن تعتمد السياسات والاستراتيجيات اللازمة للتعلم مدى الحياة. ويُمكن لعدد من الأطر المستمدة من البلدان المذكورة في هذا التقرير أن يكون مصدر إلهام، بيد أنه ينبغي تنفيذها بالتشاور مع الأطراف المعنية المهتمة وذلك لتناول ظروف كل دولة على حدة.

١٠٥- وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُولي الحكومات عناية خاصة لتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات تنفيذا فعالا. وينبغي إشراك قطاع الشركات وأرباب العمل والشركاء

الاجتماعيين، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، في العمل مع السلطات العامة في تصميم البرامج للتعلم مدى الحياة، وتشجيعها على ذلك.

الاعتراف بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني كركيزة لمفهوم التعلم مدى الحياة وتعزيز تنمية المهارات

١٠٦- ينبغي الاعتراف بالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني كركيزة لمفهوم التعلم مدى الحياة وكمنبع لتنمية المهارات والامتياز المهني. وينبغي للبلدان أن تُركِّز على تعزيز مباشرة الأعمال الحرة من خلال إطار شامل للتعلم مدى الحياة. وينبغي للدول، وكذلك للشركاء الاجتماعيين والمؤسسات، أن تضع نُهجا مبتكرة للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني وذلك لتلبية التطلعات والاحتياجات المتنوعة للأفراد والمجتمعات في عالم اليوم الذي تتسارع فيه العولمة.

تعبئة الموارد لتمويل التعلم مدى الحياة

١٠٧- يتطلب التعلم مدى الحياة دعما ماليا أكبر، ويجب إيلاؤه اعتبارا كاملا في الاستثمار في مجال التعليم. وينبغي أن تتشارك الحكومات مع الأطراف المعنية، وأن تتخذ التدابير اللازمة بهدف وضع مُخططات مالية مبتكرة لتمويل أنشطة وبرامج التعلم مدى الحياة، مع التركيز على المشاركة النشطة من جانب قطاع الشركات وأرباب العمل، فضلا عن الموظفين،في المخططات التي توضع لذلك الغرض.

الاعتراف بدور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في دعم عمليات التعلم مدى الحياة

١٠٨- يجب على الحكومات، اعترافا منها بأهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في دعم عمليات التعلم مدى الحياة، أن تُعزز موارد التعليم المفتوحة التي تُتيح للطلاب الاستفادة من المواد التعليمية عبر الإنترنت. وينبغي لها أن تعمل من أجل وضع معايير دنيا للجودة. وينبغي إيلاء العناية اللازمة لكفالة ألا تزيد هذه التكنولوجيا من أوجه اللامساواة أو تنشأ عنها ممارسات مُسيئة. ويجب أن تخضع ممارسات الغش في التعلم ومنح الشهادات عبر الإنترنت للعقاب بموجب القانون.

اعتماد أطر مؤهلات ومعايير اعتماد وطنية

١٠٩- ينبغي للدول أن تضع أطرا وطنية للمؤهلات وتكفل خضوع جميع الجهات الوطنية المُقدِّمة للتعليم والتدريب لاعتماد يقيس نوعية التعليم والتدريب المُقدَّمين، وفقا للمعايير الوطنية، مع التركيز على تحسين كفاءة ومهارات المتعلمين. وينبغي تنقيح الأطر

الوطنية للمؤهلات كيما تعترف بالمهارات والكفاءات الجديدة المكتسبة من خلال عملية التعلم مدى الحياة وتُقر قيمتها.

تفعيل الإطار المعياري للتعلم مدى الحياة: الخدمات الاستشارية التي تُقدّمها كيانات الأمم المتحدة

١١٠ - ينبغي لليونسكو ومنظمة العمل الدولية أن تُعززا أنشطتهما من أجل تفعيل الإطار المعياري للتعلم مدى الحياة وأن تُقدّما المساعدة التقنية للدول. وينبغي لهما أيضا تكثيف ما يُقدمانه من خدمات استشارية لتحويل النُظم التعليمية وفقا لمفهوم التعلم مدى الحياة.

تعزيز التعلم مدى الحياة في أعمال هيئات معاهدات الأمم المتحدة والاستعراض الدوري الشامل

١١١ - ينبغي لهيئات معاهدات الأمم المتحدة والدول المعنية بالاستعراض الدوري الشامل أن تستقصي كيفية تنفيذ التعلم مدى الحياة، واضعة في اعتبارها الإطار المعياري الدولي للتعليم والتعلم والتدريب. وينبغي لها أيضا أن تكفل وفاء الحكومات بمسؤوليتها المتعهد بها بموجب الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعملا بالتزاماتها بموجب خطة التعليم لعام ٢٠٣٠.

تشجيع الأوساط الفكرية ومنظمات المجتمع المدني على تقديم تأملاتها والاضطلاع بالدعوة

١١٢ - ينبغي للأوساط الفكرية ومنظمات المجتمع المدني أن تدعم إجراء مناقشات عامة بشأن القضايا ذات الأهمية الرئيسية في عملية التعلم مدى الحياة. وينبغي تشجيع ودعم البحوث والفعاليات ومشاورات الخبراء وأعمال الدعوة من أجل التعلم مدى الحياة بغية تعميق الفهم للتعلم مدى الحياة وزيادة الوعي بأهميته في المجتمعات في القرن الحادي والعشرين.